«المتحد» يحصد جائزة «أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية في الكويت للعام 2020»

حصد البنك الأهلي المتحد جائزة «أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية في الكويت للعام 2020» من قبل مجلة «إنترناشيونال فاينانس» المجلة المالية العالمية ، وذلك تقديرا لمبادراته المتميزة واستراتيجيته الهادفة إلى إحداث إسهام إيجابي في المجتمع. ويأتي هذا الإعتراف بنجاح البرنامج المجتمعي الهادف للبنك للعام الثاني على التوالي ،حيث سبق وحصد البنك جائزة «أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية في الكويت للعام 2019 » من قبل مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» الناشر لمجلة «ذا بانكر ميدل إيست» المرموقة.

وجاء حصد البنك لجائزة « أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية في الكويت للعام 2020» من قبل مجلة «إنترناشيونال فاينانس»استنادا إلى قدرة البنك على تقدير القيمة المضافة من برامجه المجتمعية ومدي احتياج المجتمع لهذه البرامج، وتقييم المساهمات المجتمعية التى يقدمها البنك من خلال أهداف محددة وقابلة للقياس ، والتحسن الملحوظ في المبادرات المجتمعية للبنك ، وتكاملمبادرات المسؤولية المجتمعية لقياس تأثيرها الإيجابي على نشاط الأعمال وارتباطها الاستراتيجي بالأنشطة الأساسية للبنك.

أعلى مستوى منذ بداية الاتفاق في مايو الماضي

الفاضل: التزام أوبك + في سبتمبر بلغ 102 بالمئة

اعلن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد علي الفاضل عقب ترؤسه وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج والذي عقد مساء اليوم، ان التزام اوبك + بتخفيضات الانتاج في شهر سبتمبر الماضي بلغ 102 % والذي يعد اعلى مستوى للإلتزام منذ البدء بتطبيق اتفاق خفض الانتاج في شهر مايو 2020.

واكد الوزير الفاضل في بيان صحفي صادر من وزارة النفط ان بيانات التزام اغلب الدول في طريقها نحو زيادة التحسن مما ساهم في الوصول الى نسبة الالتزام غير المسبوقة لشهر سبتمبر الماضي، وذلك نتيجة للجهود الحثيثة التي تقوم بها اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج ممثلة بالجهود الكبيرة التي يبذلها كل من رئيس اللجنة صاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي، ونائب الرئيس معالي الكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي كما وتجدر الاشارة الى ان دولة الكويت تلعب دورا هاما في انشطة اللجنة من خلال عضويتها المستمرة منذ بدايات عمل اللجنة في 2017. كما بينت التقارير والبيانات التي تم النظر فيها خلال اجتماع اللجنة، ان الفائض في المخزون النفطي بدأ ينخفض تدريجيا.

ودعى معالي الوزير الفاضل دول اوبك + لزيادة الجهود للوصول لمستويات اعلى من الالتزام من خلال تطبيق تخفيضات الانتاج والتي اضحت حتمية خاصة خلال الاشهر القادمة، حيث اظهرت بعض المؤشرات زيادة في انتشار حالات كورونا عالميا مما قد يؤثر سلبا علي الحركة والنشاط التجاري عالميا مما قد يلقي بظلاله على الطلب على النفط.

وشدد معالي الوزير الفاضل علي اهمية الالتزام الكامل بالتخفيضات المتفق عليها، في سبيل دعم

الدكتور خالد علي الفاضل

الجهود الرامية الى اعادة التوازن الي اسواق النفط العالمية بأسرع وقت ممكن.

كما تجدر الاشارة الى ان جميع الوفود المشاركة قد اشادت بمناقب المغفور له باذن الله صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، والقى كل من صاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن سلمان، والامين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو، كلمات خاصة اشارا فيها الى علاقتهما والمواقف الخاصة التي جمعت كل منهما مع سمو الامير الراحل. وقد القى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد الفاضل، كلمة خاصة تشير الى الدور السياسي الكبير الذي لعبه سمو الامير الراحل في دعم قرارات منظمة اوبك منذ بداية نشاتها.

البورصة تجدد التزامها بدعم القطاع المالي الكويتي

شاركت بورصة الكويت في منتدى (IFN Kuwait OnAir 2020) للتمويل ممثلة برئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت، نورة العبدالكريم، حيث تمت دعوتها للتحدث في ندوة بعنوان "التمويل والبنية التحتية وأسواق رأس المال والمبادرات المالية المسؤولة في الكويت" والتي عقدت اليوم الثلاثاء.

وبحسب بيان نشره موقع "مباشر"، وفر منتدى IFN Kuwait OnAir 2020، والذي تنظمه مجموعة رد موني، فرصة للمشاركين في السوق بمناقشة كيفية تطوير وتنظيم القطاع المالي في الكويت وتبادل الخبرات والمعلومات والآراء في بيئة تفاعليةلتقديم الملاحظات والاقتراحات حول كيفية تعزيز أنشطة هذا القطاع بالإضافة إلى الخطوات التي يجب أن يتخذها المنظمون.

وقد أكدت العبدالكريم التزام البورصة المستدام بالمساهمة في نمو سوق المال الكويتي وتنمية اقتصاد الدولة. كما سلطت الضوء على المبادرات المستمرة لبورصة الكويت، والتي منحتها دوراً رئيسياً كمحرك للنمو والتنمية في سوق المال الكويتي، وساعًدت على ترسيخ سمعتها كبورصة رائدة في الشرق الأوسط.

وصرحت العبدًالكريًم قائلة: "كجزء أساسي من الاقتصاد الكويتي، قدمت بورصة الكويت مساهمات ملحوظة في دفع النمو والتنمية في القطاع المالي المحلي، ونفذت بنجاح خطط تطوير متعددة المراحل للسوق على مدار السنوات الماضية، حيث أسفرت جهودنا عن عدد من الإنجازات الهامة شملت خصخصة الشركةً وإدراجها في سوق المال، وإدراج الكويت في مؤشرات الأسواق الناشئة واسعة الانتشار، بالإضافة إلى إطلاق عدد من المنتجات الاستثمارية، ومجموعة واسعة منً الإصلاحات التنظيمية، فضلاً عن المًبادراتً التي هدفت إلى إضافة فئات أصول جديدة، بهدف إنشاء نظام بيئي قوي لسوق المال الكويتي".

وحول الحدث السنوي، قالت العبدالكريم: "لقد شكل منتدى IFN Kuwait OnAir 2020 للتمويل منصة مميزة لإبراز الإنجازات الهامة لبورصة الكويت التي مكنتنا من تحويل

نورة العبدالكريم

الكويت إلى وجهة استثمارية جذابة توفر فرصاً واعدةً للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات، وكذلك جميع من لهم علاقةٌ بسوق المال. كذلك، أتاح لنا الحدث فرصة قيّمة لاكتساب رؤى أعمق حول احتياجات العملاء، والاتجاهات الناشئة في القطاع المالي بشكل عام".

وحول مشاركة بورصة الكًويت في المنتدى، أوضح أندرو تيبوت، مدير عام مجموعة رد موني "نحن نعتز بمشاركة بورصة الكويت فًي منتدانا، ونتقدم بالشكر إلى نورة العبدالكريم على مساهمتها الفعالة في إنجاح هذا الحدث الذي استقطب أكثر من 250 مشاهداً على مدار يوميه الاثنين".

وأضاف تيبوت: "تلعب بورصة الكويت دوراًحيوياً في النهوض بالقطاع المالي في الكويت، ولدينا شعورٌ بأن تجربة البورصة على مدى السنوات القليلة الماضية ستشكل نموذجاً مميزاً يحتذى به لدى كافة المعنيين والمهتمين بهذا القطاع".

تأتي مشاركة بورصة الكويت في أبرز المؤتمرات والمنتديات الدولية البارزة في إطار سعيها لتعزيز مكانتها الرائدة في قطاع الأسواق المالية، وسعياً منها لاكتساب الخبرة والمعرفة والترويج لسوق المال الكويتي لدى المؤسسات الاستثمارية الدولية.

أسهم البنوك تقود المؤشرات للارتفاع عند الإغلاق

ارتفعت بورصة الكويت في ختام جلسة أمس الثلاثاء، حيث صعد مؤشرها العام 0.35 %، وارتفع السوق الأول 0.42 %، وسجل المؤشران الرئيسي و «رئيسي 50» بنسبة 0.16 % و0.25 % على الترتيب. وتقلصت سيولة البورصة بنحو 6 % لتصل إلى 62.69 مليون دينار مقابل 66.71 مليون دينار بالأمس، كما تراجعت أحجام التداول بنسبة 19.5 % لتصل إلى 253.51 مليون سهم مقابل 314.76 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً أبرزها البنوك مُحققاً نمواً بنسبة 0.5 %، بينما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى أبرزها العقارات الذي انخفض بنحو 0.38 %. وجاء سهم "سنام" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 16.11 %، فيما تصدر سهم "المنار" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 12.24 %.

وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 12.7 مليون دينار مُرتفعاً بنسبة 0.34 %، بينما تصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط الكميات بتداول 24.15 مليون سهم مُستقراً عند مستوى 243 فلساً.

«المركزي» يعلن الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية

أعلن بنك الكويت المركزي عن الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية، والذي تضمن 4 مراحلة رئيسية.

وبحسب إعلان المركزي على حسابه الرسمي في تويتر، أمس الثلاثاء، فإن المراحل الأربعة تشمل: تقديم الطلب، التقييمن الاختبار، ومرحلة الاعتماد.

«بوبيان» يتيح للعملاء الجدد إمكانية فتح الحساب خلال دقائق

بينما تتجول في عطلة نهاية الاسبوع في أحد المجمعات التجارية المنتشرة في الكويت فإنه يمكنك ان تحصل على قهوتك المفضلة و من ثم الذهاب الى أحد أجهزة Boubyan Direct الموجودة في هذه المجمعات لفتح حساب مصرفي لأول مرة و استلام بطاقتك المصرفية الجديدة في نفس الوقت .

تلك هي بإختصار التجربة التى يمكن أن تعيشها مع بنك بوبيان الذي أعلن عن طرح خدمة جديدة تتيح للعملاء الجدد إمكانية فتح حساب والحصول على بطاقة السحب الآلي في دقائق من خلال أجهزة Boubyan Direct والتى توفر الخدمات المصرفية على مدار أيام الأسبوع وفي أي وقت .

وقال مساعد المدير العام للقنوات المباشرة في البنك خالد محمد الشمري أن بنك بوبيان ينفرد بتقديم هذه الخدمة في الكويت و أنه أصبح الآن بإمكان غير العملاء فتح حساب سواء كان حساب الشباب او الراتب او التوفير دون الحاجة لزيارة الفرع من خلال أجهزة Boubyan Direct المتوفرة في عدد من فروع البنك و المجمعات التجارية . وأضاف " إن ابرز ما يميز أجهزة Boubyan Direct انها تمنح العملاء فرصة الحصول على مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفرع خاصة وانها متوفرة على مدار الساعة وخلال أيام الاسبوع والاجازات الرسمية .

وأوضح الشمري " الآن ولأول مرة في الكويت أصبح بإمكان العملاء الجدد التعامل مع أجهزة Boubyan Direct – التى كانت مقصورة سابقاً على عملاء البنك – حيث يمكنهم من خلال هذه الأجهزة فتح الحساب الذي يرغبون فيه ومن

خالد الشمري

ثم إمكانية إصدار البطاقة المصرفية ليصبحوا من عملاء البنك خلال دقائق معدودة".

وحول الحصول على الخدمة قال الشمري أنها بسيطة للغاية فكل ما هو مطلوب منك اذا لم تكن عميلاً لبنك بوبيان أن تقوم بالزيارة إلى واحدة من أجهزتنا التى ستكون متاحة لفتح الحسابات في كل من فروع البنك في الشهداء وبيان إلى جانب الأجهزة المتوافرة في المجمعات التجارية وهي الافنيوز والحمراء وغيت مول وأوتاد والبيرق. كما سيتم إضافة مواقع أخرى للخدمة قريباً.

وأضاف بعد ذلك يمكنك التحدث مع أحد موظفي خدمة العملاء عبر الشاشات الموجودة في أجهزة بوبيان دايركت وبعد الانتهاء من استيفاء البيانات المطلوبة يتم فوراً فتح الحساب ومن ثم إصدار البطاقة المصرفية .

من المتوقع انخفاض الناتج المحلي للمنطقة بنسبة 6.0 بالمئة في 2020

«كامكو إنفست»: تراجع النمو الاقتصادي لدول الخليج بمقدار 330 نقطة أساس

قال تقرير كامكو إنفست عن اصدار صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي أكتوبر 2020 ، دول مجلس التعاون الخليجي تشهد انخفاضًا حادًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2020 على خلفية تراجع أسعار النفط ...

أدت التداعيات الاجتماعية والمالية لجائحة كوفيد19– إلى انخفاض قياسي في النشاط الاقتصادي في كافة أنحاء العالم منذ الربع الثاني من العام 2020. وساهم إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في تسارع وتيرة انتعاش بعض الاقتصادات مما أدى إلى انخفاض أقل حدة في الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي. وانطبق ذلك الأمر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يتوقع الآن أن تشهد انخفاضاً أقل من المتوقع بنسبة 5.0 في المائة في العام 2020 مقابل الانخفاض الحاد بنسبة 5.7 في المائة وفقاً لتوقعاتيونيو 2020 الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ويعزى النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمستويات أعلى مما كان متوقعاً بصفة رئيسية إلى رفع توقعات النمو الخاصة بمصر والتي من المتوقع لها الآن أن تشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2020 بنسبة 3.5 في المائة مقابل نسبة 2.0 في المائة الواردة ضمن التوقعات السابقة التي صدرت في أبريل 2020. ونرى من وجهة نظرنا أن الأداء الأفضل الذي شهده الاقتصاد المصري يسلط الضوء على فوائد تقليص الاعتماد على العائدات النفطية والاتجاه نحو تنويع الاقتصاد والاستفادة من ارتفاع التحويلات النقدية السخية أثناء الجائحة لاحتواء تأثيراتها السلبية على الاقتصاد وتمكين المستهلك بقدرة شرائية أعلى.

في المقابل، تراجع معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالتوقعات السابقة بمقدار 330 نقطة أساس، ومن المتوقع الآن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة 6.0 في المائة في العام 2020. وتم تعميق معدلتراجع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية التي شهدت مراجعة تصاعدية بمقدار 140 نقطة أساس. وساهم تدهور معدلات النمو في تسليط الأضواء على التداعيات التي انعكست على عدة جبهات مختلفة من ضمنها تراجع أسعار النفط وانخفاض العائدات النفطية وكذلك هبوط معدلات الطلب على النفط على الصعيد العالمي. كما تضرر القطاع غير النفطي بشدة نظراً لتوقف الانشطة الاقتصادية خلال فترة الإغلاق.

إلا انه على الرغم من ذلك، أدى تراجع معدلات الإنفاق مقارنة بغيرها من الأسواق الناشئة بصفة عامة إلى احداث تأثيرات أقل على جبهة المالية العامة. حيث انه بالنسبة لمنطقة الشرق

الأوسط وآسيا الوسطى بصفة عامة، بلغت قيمة الحزم المالية للتعامل مع تداعيات الجائحة نسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3 في المائة لاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على مستوى العالم. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك تباين ملحوظ في مستويات الإنفاق، إذ يتوقع تخطي نفقات بعض دول مجلس التعاون الخليجي تلك المبالغ بكثير، خاصة فيما يتعلق بإنقاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما ساهمت إصدارات السندات بمستويات قياسية خلال الأشهر القليلة الماضية وانتعاش أسعار النفط جزئياً في تعزيز جبهة المالية العامة.

خفض صندوق النقد الدولي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً في أحدث اصداراته من تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي. حيث تم خفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي النفطي بمقدار 590 نقطة أساس ليسجل تراجع بنسبة 6.2 في المائة في العام 2020، في حين بلغت مراجعة توقعات العام 2021 للناتج المحلي الإجمالي النفطي 200– نقطة أساس لتشير التوقعات الآن إلى توقع تعافي الناتج المحلي الإجمالي ليسجل نمواً بنسبة 1.2 في المائة. أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كان التعديل أقل بكثير، حيث بلغ 140– نقطة أساس للعام 2020 مع توقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.7 في المائة، بينما من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021 بنسبة 2.9 في المائة بعد خفض التوقعات بمقدار 30– نقطة أساس.

ومن المتوقع أن تشهد عُمان أعلى معدل تراجع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2020، حيث يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.0 في المائة، كما انها أيضاً الدولة الوحيدة التي يتوقع أن تشهد انخفاضاً حتى في العام 2021 وذلك على الرغم من انخفاض القاعدة المرجعية للعام 2020. وتعكس تلك المراجعة توقعات انخفاض إنتاج عمان من النفط بشدة من 0.96 مليون برميل يومياً وفقاً لتوقعات أبريل 2020 إلى 0.81 مليون برميل يومياً كما ورد في توقعات أكتوبر 2020. ومن المتوقع أن تكون مراجعة تقديرات العام المقبل أكثر حدة، حيث تشير توقعات التقرير السابق إلى تراجع الإنتاج النفطي من 1.01 مليون برميل يومياً إلى 0.76 مليون برميل يومياً في التقرير الأخير. ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عمان انخفاضا حاداً بنسبة 8.0 في المائة في العام 2020، بينما من المتوقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بشكل حاد بنسبة 12.2 في المائة. ونرى أن الإعلان عن تطبيق عمان لضريبة القيمة المضافة خلال الستة أشهر المقبلة (بحلول أبريل 2021) سوف يدعم الإيرادات الحكومية وسيؤدي إلى مراجعة توقعات الناتج المحلي الإجمالي على المدى القريب.

ومن المتوقع أيضاً أن يظل الناتج المحلي الإجمالي لبقية دول مجلس التعاون الخليجي منخفضا في العام 2020 ليصل إلى معدل احادي الرقم ما بين متوسط إلى مرتفع لكل الدول الخليجية. أما بالنسبة للعام 2021، فمن المتوقع أن تتعافى معظم الاقتصادات وتسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تشهد السعودية أعلى معدل نمو في العام 2021 بنسبة 3.1 في المائة تليها قطر والبحرين بنسبة 2.5 في المائة و 2.3 في المائة، على التوالي. وتعكس تلك المعدلات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في السعودية، بينما من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في قطر والبحرين هو المحرك الرئيسي.

يعكس خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 تراجع إنتاج النفط على خلفية تطبيق اتفاقية الأوبك وحلفائها التي اقتضت تعميق خفض حصص الانتاج خلال الفترة الممتدة ما بين مايو 2020 إلى يوليو 2020 وفي ظل الانتعاش التدريجي للإنتاج على مدار الأشهر التالية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي 16.12 مليون برميل يومياً في العام 2020 مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 17.37 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يظل هذا المعدل ثابتاً إلى حد كبير خلال العام 2021 عند مستوى 16.16 مليون برميل يومياً. كما سينعكس انخفاض إنتاج النفط أيضاً على الصادرات النفطية للمنطقة. ومن المتوقع أن تصل صادرات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2020 إلى 11.57 مليون برميل يومياً مقابل 12.65 مليون برميل يومياً وفقاً لتوقعات أبريل 2020. وبالنسبة للعام 2021، من المتوقع الآن أن تنخفض صادرات النفط إلى 11.27 مليون برميل يومياً مقارنة بالنمو المتوقع في أبريل 2020. ويأتي هذا التراجع على خلفية الانخفاض السنوي المتوقع في الصادرات لأربع من أصل ست دول خليجية. ونعتقد أن توقعات صندوق النقد الدولي لإنتاج النفط تعكس بصورة ملائمة انخفاض الإنتاج النفطي خاصة في ظل اتفاقية الأوبك وحلفائها والتي ستشهد فقط تراجع تدريجي لتخفيضاتالإنتاج في العام 2021.

أدى ارتفاع الإنفاق الحكومي لاحتواء جائحة كوفيد19– إلى جانب انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع سعر التعادل النفطي في الموازنات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لأحدث التقديرات، تم رفع أسعار التعادل النفطي لموازنات دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين، في كلاً من عامي 2020 و2021. وما تزال عمان في صدارة الدول الخليجية من حيث احتياجها إلى اعلى سعر تعادل نفطي لموازنة ميزانيتها في العام 2020 والذي يصل إلى 104.5 دولار أمريكي للبرميل، تتبعها كلا من البحرين والسعودية بسعر 93.16 دولار أمريكي للبرميل و78.2 دولار أمريكي للبرميل، على التوالي. وشهد سعر التعادل النفطي لعمان أعلى معدل ارتفاع في أحدث التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بزيادة قدرها 17.7 دولار أمريكي للبرميل للعام 2020 و29.7 دولار أمريكي للبرميل للعام 2021، في حين تراوحت مراجعة توقعاتبقية دول مجلس التعاون الخليجي معدلات أحادية الرقم تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. وتسلط زيادة أسعار التعادل النفطي في الموازنات الخليجية الاضواء أيضاً على انخفاض متوسط أسعار النفط خلال العام الحالي وفي العام 2021، حيث يتوقع أن تظل عائدات النفط منخفضة. واستقرت أسعار مزيج خام برنت منذ بداية العام 2020 حتى تاريخه عند مستوى 41.12 دولار أمريكي للبرميل، ومن المتوقع أن تظل ثابتة حتى نهاية العام مع تسجيلها لنمو هامشي فقط. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتراوح متوسط سعر النفط ما بين 42 و45 دولار أمريكي للبرميل. وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى قيام الاقتصادات الخليجية بإصدار أدوات دين إضافية سعياً منها لتغطية النفقات المدرجة في الميزانيات، بالإضافة إلى إعادة صياغة السياسات التي تعمل على تحسين مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد.